بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان تنوه بجهود المملكة الإقليمية والدولية في رفع الظلم ووقف الانتهاكات

في العاشر من ديسمبر من كل عام، يحتفل العالم بالذكرى السنوية، لليوم العالمي لحقوق الإنسان، وباتت هذه المناسبة ذكرى عزيزة على كل ذي ضمير حي مفعم بالمسؤولية تجاه نوعية الحياة التي يعيشها كل البشر دون استثناء.

الإعلان العالمي

وقد تم اختيار هذا اليوم من أجل تكريم الإنسان أياً كان.. ثم تخليداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد أول إعلان عالمي إنساني.

وتنظم الأمم المتحدة UN في هذا اليوم العديد من الاجتماعات الحقوقية المهمة والأحداث والمعارض الثقافية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.. كما يتم في هذا اليوم توزيع جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتقوم العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية NGOS الناشطة في مجال حقوق الإنسان بإقامة أنشطة وفعاليات خاصة بهذا اليوم العالمي.

وثيقة الحقوق الإنسانية

ونتيجة لذلك وبعد سنتين من العمل الجاد والاجتماعات ومئات التعديلات ومع ١٤٠٠ جلسة عمل.. والتصويت على كل كلمة أو عبارة حقوقية؛ فقد تمكنت اللجنة من وضع وثيقة تتضمن مجمل الحقوق الإنسانية حيث اعتقدت اللجنة، بأن كل رجل وامرأة في كل مكان من العالم له الحق فيها.. وبذلك أصبح للإعلان العالمي قيمة أدبية وسياسية كبرى بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الأمم والشعوب كافة حول لعالم.

انضام المملكة

توالت الجهود الإنسانية تباعاً منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك بمصادقة معظم دول العالم على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.. ومن أهمها العهدان الدوليان.. كذلك العشرات من الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة.. وقد انضمت المملكة إلى ست من تلك الاتفاقيات الإنسانية، وهي: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مكافحة التمييز العنصري، واتفاقية منع التعذيب والعقوبات اللا إنسانية، وبرتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص، وأخيراً اتفاقية حقوق المعاقين.

وتحرص المملكة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وذلك حسب نص المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم التي تنص على ما يلي: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية) وكذلك من خلال جهود هيئة وجمعية حقوق الإنسان.. وذلك بالعمل على تفعيل تلك الاتفاقيات الإنسانية المشار إليها.. وقد حصلت المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان العالمي في جنيف في العام ٢٠٠٦م، حيث شارك وفد سعودي في الدورة التأسيسية للمجلس العالمي لحقوق الإنسان، حيث تجسد عضوية المملكة في هذا المجلس الدولي احترام وتقدير دول العالم لتلك الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا المجال الإنساني النبيل.. وفي خدمة القضايا الإنسانية حول العالم.

وهناك موافقة عامة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان وهو ما أكسبَ الإعلان مزيداً من القوة أيضاً وأبرز أهمية حقوق الإنسان في حياتنا اليومية.

ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بصفتها المسؤول الرئيسي عن الحقوق في الأمم المتحدة، تقوم، هي ومكتبها، بدور رئيسي في

تنسيق جهود الاحتفال السنوي بيوم حقوق الإنسان.

الهيئة تصدر بياناً بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

أكدت هيئة حقوق الإنسان في بيانها الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان المصادف العاشر من شهر ديسمبر من كل عام؛ أن إعلان انتخاب المملكة لفترة ثالثة بمجلس حقوق الإنسان هو شهادة حق تؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.

رفع الظلم

وأشار البيان إلى ما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود حثيثة لرفع الظلم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان خاصة في ظل الأحداث الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وما يصاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحذر البيان من الانتقائية وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان.

ولفت بيان الهيئة إلى أن إشادة أكثر من تسعين دولة حول العالم بجهود المملكة في مجال نشر حقوق الإنسان ودعمها وحمايتها أثناء تقديم التقرير الدوري الشامل عن حقوق الإنسان في المملكة؛ أبلغ رد عملي على المشككين والمروجين لإشاعات تتعارض كلياً مع الواقع الفعلي الذي تعيشه المملكة ويقره نظام الحكم فيها المستقى من الشريعة الإسلامية وتعاليمها السمحة، كما اتضح للعالم الخطوات التطويرية والمشاريع الإنسانية التي تتبناها المملكة من أجل توفير الحياة الكريمة للمواطن والمقيم على حد سواء.

إنجازات حقوقية

وأضاف البيان: أن ردود الأفعال الإيجابية العالمية حول مناقشة هذا التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف؛ هي انعكاس لما رآه العالم من إنجازات حقوقية وإنسانية تجلت في الإصلاحات وسن التشريعات وتبني استراتيجيات تعنى بكفالة حقوق الإنسان داخل المملكة جاءت استكمالاً للجهود التي بدأتها منذ تأسيسها.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان في بيانها أن ما يعيشه الشعب السوري من انتهاكات إنسانية نتيجة الحرب التي يشنها النظام السوري على شعبه يضع العالم بهيئاته أمام مسؤولياته التاريخية لحفظ حقوق الشعب السوري الذي عانى التشرد والقتل والتعذيب وغيرها من صنوف الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب ضد المدنيين.

المملكة تحرص على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها حسب نص المادة ٢٦ من النظام الأساس للحكم

ضحايا الانتهاكات

ونوهت الهيئة بما تبذله المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله من جهود لنصرة الشعب السوري الشقيق وتقديم العون والمساعدة لضحايا هذه الانتهاكات والتأكيد على وقوفها الواضح تجاه القضية السورية على الصعيد العربي أو من خلال مجلس الأمن الذي حملته المملكة مسؤولية تفاقم الأوضاع في سوريا.

كما أكدت الهيئة مواقف المملكة الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وتذكر المجتمع الدولي بالأوضاع المتردية التي يعانيها الشعب الفلسطيني الشقيق لما يزيد عن ستين عاماً بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني واحتلال أراضيه وتشريد شعبه واستمرار السياسات الاستيطانية التي لم تتوقف مخترقة بذلك كل القوانين

الهيئة: انتخاب المملكة في مجلس حقوق الإنسان لفترة ثالثة هو شهادة حق تؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة

والأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية وسعيها الحثيث لتغيير التركيبة السكانية للشعب الفلسطيني.

عجز المجتمع الدولي

وحذرت هيئة حقوق الإنسان من ازدواجية المعايير لدى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، ونوهت بموقف المملكة من رفض عضوية مجلس الأمن في تعبير غير مسبوق عن استيائها من عجز المجتمع الدولي عن إنهاء الحرب الدائرة في سورية والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عقود عدة.

أما على المستوى الداخلي فنوهت الهيئة بالتطورات الكبيرة التي تشهدها المملكة حيث صدرت أنظمة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، وأشارت الهيئة إلى أن صدور هذه الأنظمة الثلاثة بعد تعديلها تؤكد النهج السليم الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل وذلك استكمالاً لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

مسيرة نظام القضاء

أوضح البيان أن تلك الأنظمة ستحقق - بإذن الله - نقلة جوهرية في مسيرة نظام القضاء الذي كفل حفظ الحقوق وصونها وستسهم في تطوير أجهزة القضاء وسيكون لها أثر واضح لمصلحة المتقاضين وإجراءات التقاضي.

وأشارت الهيئة إلى أن صدور نظام الحماية من الإيذاء – الذي يهدف إلى حماية كل أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة – يعزز إجراءات الدولة في مجال الحماية من أشكال التعسف والعنف كافة، ويشكل نقلة نوعية في الأنظمة وحماية حقوق الإنسان، وهو استكمال لمنظومة القواعد والأنظمة العدلية التي تنظم شؤون حياة المجتمع وتوفر الحماية من العنف بشتى أنواعه.

ونوهت الهيئة في بيانها بموافقة مجلس الوزراء على لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومنْ في حكمهم والتي تهدفُ إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية، مشيرة إلى أن اللائحة تتناول حقوق والتزامات طرفي العلاقة وهي تأكيد لحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

الهيئة تحذر من ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وتنوه بموقف المملكة من رفض عضوية مجلس الأمن

على ما يحقق مصلحة المواطن وينظم علاقاته التعاقدية مع العمالة الوافدة ويضمن حقوق الطرفين.

الحملة التصحيحية

وعلى صعيد الحملة التصحيحية لأصحاب العمل والعمال المخالفين التي بدأتها المملكة خلال العام ١٤٣٤هـ؛ أشادت الهيئة بالتعامل الإنساني والأمني والاجتماعي والاقتصادي الذي لقيه المخالفون جميعاً، مشيرة إلى أنها قامت بمتابعة الإجراءات التصحيحية التي تطبقها وزارة الداخلية، بالتعاون مع جهات الاختصاص، موضحة أن الحملة حققت نجاحاً ملحوظاً وطبقت كامل الإجراءات المثالية في قضايا التعامل مع المخالفين لأنظمة العمل والعمال، من حيث الحرص على سلامة إجراءات القبض والترحيل، وتقديم الاستثناءات، وإلغاء العقوبات، وتسهيل إجراءات تغيير المهنة، ونقل الكفالة، ورخصة العمل، أو الترحيل النهائي.

خطة وطنية

وأشارت الهيئة إلى تقرير حالة حقوق الإنسان في السعودية الصادر عنها، والذي تضمن عدداً من الملاحظات حول أداء الأجهزة الحكومية، ومقدماً خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في

المملكة من خلال خمس وسبعين توصية، حيث استندت في تقريرها، الذي رفعته إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، إلى ما رصدته من ملاحظات وما لمسته من تحديات تتطلب تكاتف الجهات الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق طموحات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين لضمان الممارسة الفعلية لقيم حقوق الإنسان ومبادئها، مؤكدة أنها ما زالت تتابع وترصد ما تم معالجته حتى الآن من تلك الملاحظات التي رصدتها حول أداء الأجهزة الحكومية من أجل إيجاد الحلول العاجلة لها.

الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان تكريم للإنسان وتخليد لذكرى الإعلان العالمي

الطريق إلى الأمام

قدمت المملكة كلمة في المؤتمر رفيع المستوى في الأمم المتحدة للعام ٢٠١٣م بعنوان: «الطريق إلى الأمام: جدول الأعمال التنموي الشامل للإعاقة تجاه العام ٢٠١٥م وما بعده» ألقاها الدكتور أحمد بن صالح السيف

جاء فيها:

إن المملكة تتخذ من الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للحكم، والتي بدورها تدعو إلى تكريم بني آدم والعدل بينهم والمساواة وعدم التمييز، وذلك برعاية حقوقهم الأساسية ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة؛ لذلك جعلت المملكة كفالة حقوقهم أساساً دستورياً.

إطار قانوني

وإعمالاً لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، حيث أصدرت نظاماً لرعاية شؤونهم، وحزمة من التشريعات التي تنظم عملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وتيسير الوصول. بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي السياق ذاته، فقد أصدرت المملكة أنظمة أخرى كنظام الحماية من الإيذاء، إلى جانب نظام حماية الطفل، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وإدراكاً من المملكة بضرورة تعزيز الإطار القانوني الدولي؛ فقد كانت سبّاقة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. إلى جانب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن إسهامها في دعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإعاقة.

أما فيما يتعلق برصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان، وهي هيئة حكومية تراقب أداء حقوق الإنسان ومدى مواءمة أنظمة الدولة للصكوك الدولية التي صادقت عليها المملكة. بالإضافة إلى ما تقوم به جمعية حقوق الإنسان الوطنية؛ وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني من دور في رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأهداف الإنمائية

إلا أن المملكة، ومع ما تنعم به من استقرار أمني واقتصادي، وما حققته من إنجازات؛ تعي التحديات التي تواجهها، والتي تحد من إرادتها في مواصلة السير لتحقيق الأهداف الإنمائية لقضايا الإعاقة، من هذه التحديات والتي تزمع المملكة أن تكون ضمن خططها القادمة لتعزيز قضايا الإعاقة ما يلي:

أولاً: الحاجة إلى إحصائيات شاملة للمجالات المتعلقة بالإعاقة.

ثانياً: بث المزيد من الوعي الحقوقي بشأن الإعاقة.

ثالثاً: بناء القدرات التنفيذية.

رابعاً: إنشاء الآليات التنفيذية، مع إيجاد جهة تنسيق حكومية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي الختام، تسعد المملكة بتقديم تجربتها، كما أنها في الوقت ذاته، تؤكد أهمية التعاون الدولي في هذا الشأن، ولا تفتأ ترحب بالمشاركة في هذا المؤتمر وفيما سواه، وهو ما يكون له فاعلية في إثراء المعرفة الحقوقية بشأن الإعاقة.

وقد كانت هناك أحداث جانبية عدة مصاحبة لاجتماعات الدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة وللاجتماع رفيع المستوى حول التنمية والإعاقة، حيث نظمت المملكة ندوة حول التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء ذوات الإعاقة.

حيث استضاف معالي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المُعلمي في نيويورك هذه الندوة. إذ سلطت الضوء على وسائل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها وكذلك إنشاء حوار قائم على الاحترام فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما له علاقة بالنساء المعاقات.

وشارك في الندوة مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية في الأمم المتحدة دانيلا باس، ومدير شعبة التنسيق في الأمم المتحدة الدكتور معز دريد، ومن المملكة العربية السعودية شارك في الندوة عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد السيف، وعضو مجلس الشورى سابقاً الدكتور مازن خياط، والمنسقة للغة الصم والإشارة في برنامج مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة هند الشويعر. حضر الندوة عدد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية المشاركين في اجتماعات الجمعية وجمع من مسؤولي الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمهتمين في هذا الشأن.